الفصل الخامس: اللقاءات والزيارات التي قام بها رئيس الهيئة

مقابلة خادم الحرمين الشريفين

بعد صدور اللائحتين الأساسيتين للهيئة؛ وهما اللائحة الوظيفية واللائحة المالية، وأدلة الإجراءات التنفيذية الخاصة بهما، وكذلك صدور الهيكل والدليل التنظيمي للهيئة، ولوائح العمل وقواعده وإجراءاته في الهيئة، وشعور الجميع في الهيئة بأن أركان البيت الداخلي قد اكتملت، ولم يتبقَّ سوى حث السير وتسريع الخطا في طريق إنجاز أهداف الهيئة، رأيت أنه لابد من عرض ما أُنجز على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – رحمه الله– بصورة مباشرة ومختصرة؛ للحصول على توجيهاته حول ذلك، فتواصلت مع معالي رئيس الديوان الملكي، وطلبت إليه موعدًا لذلك، فحُدِّد لي بعد صلاة الجمعة مباشرة من أحد الأسابيع، في

مكاتب الديوان الملكي بالقصر الملكي، فاستعددت لذلك بإعداد لوحات على ورق مقوَّى توضح الخطوات المهمة التي اتخذتها الهيئة، بما في ذلك الهيكل التنظيمي للهيئة، وأهم الإدارات التي يتألَّف منها جهازاها الفني والإداري، واصطحبت معي أحد المسؤولين في الهيئة في ذلك الوقت، وهو مساعد نائب الرئيس الأستاذ عبدالرحمن العجلان الذي كان يمثل أعلى مسؤول فيها ــ بعد الرئيس ــ عند بداية نشأتها، قبل أن يُعين لها نائبان، واتجهنا للصلاة أولًا في الجامع الذي يقع داخل حدود القصر الملكي، والذي يصلي فيه خادم الحرمين الشريفين، وبعد انتهاء الصلاة توجهنا إلى مقر اللقاء، وقد توافق ذلك مع عودة خادم الحرمين الشريفين من الجامع، حيث اتجه مباشرة إلى مكتبه، ومعه رئيس الديوان الملكي.

بعدما أخذ مكانه على كرسي المكتب سلَّمت عليه أنا وزميلي، ثم استأذنته في عرض اللوحات بالترتيب، مع شرح وإيضاحات حولها، وكان ــ رحمه الله ــ يستوقفنا أحيانًا ليستوضح بعض النقاط، وبعد انتهائنا عقَّب بقوله: «بارك الله فيكم، الله الله في العمل». فشكرته، واقتربت منه للسلام عليه مودِّعًا، فمازحني قائلًا: «اسمن شوي». (يعني ذلك: زد وزنك قليلًا)، فقلت: «ياطويل العمر معي شوية سكر»، فعلق: «لا لا إذا كان معك سكر انتبه». هذا وكنت فيما بعد كثيرًا ما أصلي الجمعة في الجامع ذاته الذي يصلي فيه، وأحظى بالسلام عليه، وأحضر أحيانًا الجلسة العامة التي كان يعقدها بين وقت وآخر، وكثيرًا ما كان يسألني عن الهيئة ويتابع عملها.

في المقابل، كنت أقوم بزيارات لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، سواء حين كان أميرًا لمنطقة الرياض أو وزيرًا للدفاع، حيث كان (يحرِّصني) على الهيئة ويسألني عن عملها، ويقول: «أي شيء تلاحظونه اكتبوا لي عنه مباشرة». وعندما أصبح وليًّا للعهد، كان يتابع معي عند زياراتي له لعرض بعض القضايا التي تكشفها الهيئة، والحصول على توجيهاته، ويطلب مني متابعتها، وعرض أي شيء يلاحظ على الوزارة أو أي من الأجهزة المرتبطة به.

زيارة أمراء المناطق والوزراء والجهات التشريعية والقضائية والرقابية

وضعت في برنامجي في الأشهر الأولى لقيام الهيئة، القيام بزيارات لأمراء المناطق جميعهم، والوزراء، ورؤساء الدوائر المستقلة، والهيئات الرقابية، والهيئات التشريعية والقضائية، وكان الهدف من ذلك تحقيق أمور عدة للهيئة، منها:

١. التعريف بالهيئة ورسالتها، وأهدافها واختصاصاتها، والجهات المشمولة بذلك.

٢. التعريف بالإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وعلاقة الهيئة بها، وواجب كل من الهيئة والجهات الأخرى في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع إزاء تنفيذها.

٣. التأسيس لبناء علاقات يسودها الاحترام، وتؤطرها النصوص الواردة في تنظيم الهيئة حول العلاقة بينها وبين الجهات المشمولة باختصاصاتها.

٤. السعي لطلب دعم الهيئة من قبل المجالس والهيئات التشريعية والقضائية في مواقفها من بعض الأمور المهمة؛ مثل موضوع الإسراع في البتِّ في قضايا الفساد الوارد تأكيده في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومثل دراسة إيجاد مبدأ التشهير بالفاسدين، ونشر الأحكام التي تصدر في قضايا الفساد، وتكتسب الصفة القطعية، ومثل تزويد الهيئة بنسخة من الأحكام القضائية التي تصدر بشأن قضايا الفساد؛ وذلك لتمكينها من متابعة تنفيذ تلك الأحكام واسترداد مايترتب للدولة من حقوق وأموال نتيجة لذلك.

وكانت الزيارات تأخذ طابعًا محدَّدا تبعًا لدور الجهة وعلاقتها بالهيئة على النحو الآتي:

زيارة أمراء المناطق

سبق كل زيارة التنسيقُ مع أمير المنطقة بخطاب من رئيس الهيئة يحدد فيه الهدف من الزيارة، والمسؤولين الذين ترى الهيئة الالتقاء بهم إلى جانب الأمير، كالمحافظين ومديري فروع الوزارات والإدارات الحكومية العاملة في المنطقة، والمسؤولين في الإمارة كنائب الأمير إن وجد والوكلاء ومن يرى الأمير حضوره، ويدور

الكلام والنقاش عادة ـ خلال الاجتماع ـ حول أهداف الهيئة وما تأمله من التعاون معها في مجال عملها، وواجب الجهات الحكومية المشمولة باختصاصاتها فيما يتعلق بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

غالبًا يبدأ أمير المنطقة بالتقديم والحديث عن الغرض من اللقاء، ونبذة عن الهيئة والإرادة الملكية في إنشائها، ثم يتحدَّث رئيس الهيئة عن الهيئة وأهدافها واختصاصاتها والجهات التي تشملها تلك الاختصاصات، والمطلوب من الجهات في مجال التعاون مع الهيئة في مجال عملها، واستعراض دور الإمارة وعلاقتها بفروع الجهات الحكومية، والإشارة إلى أن دور الأمير أشبه بدور ممثل الملك في المنطقة يرعى مصالح المواطنين، ويشرف على أداء الخدمات لهم، وعليه فإن الهيئة ترى إطلاعه على ملاحظاتها بشأن الخدمات المقدمة للمواطنين في المنطقة، وما قد يعتريها من نقص أو إهمال أو قصور، وتطلب منه متابعة تلك الملاحظات.

وبالفعل كانت الهيئة تُزوِّد أمير كل منطقة بنسخ من خطاباتها التي ترسلها إلى الوزراء المعنيين بشأن ما تلاحظه على الخدمات في منطقته، أو ما يتعلق باختصاصاته في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

ونعتقد في الهيئة أن ذلك قد أضاف بعدًا آخر لعملها، وأتاح لأمراء المناطق فرصة الاطلاع على ما تكشفه من الملاحظات، وحالات الفساد وتعثر المشاريع، ومتابعة ذلك معها، بيد أن مستوى

التجاوب مع الهيئة في ذلك لم يكن متساويًا، فقد أبدى أمراء تفاعلًا أكثر في التعاون مع الهيئة ومساندتها في أداء مهماتها.

زيارة الوزراء

كانت الهيئة تنسق للزيارات؛ لتحديد زمانها ومكانها، ومن يحضرها من المسؤولين، وقد كان الحديث والنقاش يدور حول الهيئة وإنشائها وأهدافها، واختصاصاتها، وعلاقة الوزارة بها، والأسلوب الذي ينبغي أن تكون عليه تلك العلاقة، بما في ذلك الاتصالات والمكاتبات بين الهيئة والوزارة، ويجري في تلك الاجتماعات إحاطة الوزير بأن الهيئة سوف تزود أمراء المناطق بنسخة من خطاباتها المتعلقة بملاحظاتها حول خدمات الوزارة في المناطق، وما يتعلق بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بوجه عام، وتطلب إليهم التعاون معها في المتابعة؛ لتوفير ما تطلبه الهيئة مما هو متعلق باختصاصاتها، أو متعلق بتقديم الخدمات للمواطنين، أو بتصحيح بعض الأوضاع، ومعالجة ما يتعلق بمكافحة الفساد.

لم يكن تجاوب بعض الوزراء بالمستوى المأمول؛ فقد واجهت الهيئة تباطؤًا في التجاوب معها يتمثل في تأخر الإجابة عن ملاحظاتها، أو عدم اكتمال الإجابات وفقًا لما تنص عليه المادة الخامسة من تنظيم الهيئة، وقد شكَّل ذلك عائقًا رئيسًا من العوائق التي واجهتها الهيئة، وسوف أستوفي الكلام حول ذلك عند الحديث عن العوائق التي واجهتها الهيئة، بيد أن مما يستحق الذكر التعاونَ الذي وجدته الهيئة من عدد من الوزراء، وأتذكر أنه في زيارتي لوزيري

التعليم العالي، والتربية والتعليم، ناقشنا كيفية تفعيل النص الوارد في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، بشأن حثِّ المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، وتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة، والأمانة ومكافحة الفساد، وقد وعدا بتنفيذ ذلك، وشُكِّلت فيما بعد لجان لهذا الغرض، ومن المهم أن يتم الإسراع في تنفيذ ذلك.

زيارة المجالس التشريعية والقضائية والجهات الرقابية

كان هدف الزيارات لا يخرج عن المأمول من زيارة غيرها، بيد أنه فيما يتعلق بالمجالس التشريعية والجهات القضائية يهدف إلى دعم الهيئة في مواقفها ومطالباتها فيما يتعلق بعدد من الأمور التي ترى أهميتها؛ مثل تزويدها بنسخ من الأحكام النهائية التي تصدر بشأن قضايا الفساد لتمكينها من متابعة تنفيذها، ومتابعة استرداد ما قد يترتب عليها من أموال حكومية وغرامات، وطلب تأييد مبدأ التشهير بالفاسدين ونشر الأحكام في القضايا التي اتهموا فيها، و كذلك الإسراع في البتِّ في قضايا الفساد، تنفيذًا لما نصَّت عليه الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، على النحو الذي استعرضناه آنفًا، وأما بالنسبة إلى زيارات الجهات الرقابية فكانت تهدف إلى بحث العلاقة وترتيبها بينها وبين الهيئة في ضوء ما نصَّ عليه تنظيم الهيئة في المادتين الرابعة والخامسة، وبيان ما يدخل في اختصاصاتها واختصاصات غيرها من تلك الجهات، ورسم أطر العلاقات في ضوء ذلك.

وقد كانت الاجتماعات تتم بحضور أعضاء المجالس، كالمجلس الأعلى للقضاء، ومجلس القضاء الإداري، والمحكمة العليا، وبحضور مسؤولين من الجهات الأخرى ذات العلاقة.

زيارة سماحة المفتي

تعددت زيارات رئيس الهيئة وبعض مسؤوليها لسماحة مفتي المملكة، رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء ورئيس هيئة كبار العلماء، سواء ما كان منها على انفراد، أوما كان بحضور اللجنة الدائمة للفتوى، أو بحضور هيئة كبار العلماء، وكان الحديث في تلك الاجتماعات يدور حول نصوص الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، المتعلقة بأهمية توعية الناس وتذكيرهم بأخطار الفساد على المجتمع، والسعي لتقوية الوازع الديني لدى الأفراد، والأهداف السامية من وراء إصدار الإستراتيجية الوطنية ومن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

كنا في كل زيارة نجد من الجميع تأكيدَ سمو الهدف من إنشاء الهيئة، ووجوب تأييدها والتعاون معها، وقد لمسنا في الهيئة ذلك في أكثر من موقف ومناسبة، وأعَدَّ عدد من العلماء والمشايخ ـ بناءً على طلب الهيئة ـ رسائل توعوية في موضوعات مختلفة حول التحذير من الفساد مثل الواسطة، والرشوة، واستغلال ممتلكات الدولة، طبعتها الهيئة ووزَّعتها ضمن مشروعها التوعوي والتثقيفي.

مازالت الهيئة تركز على دور العلماء والمشايخ على مختلف تخصصاتهم؛ مثل المختصين بالفتوى والقضاء، وخطباء الجمعة،

والمعلمين، في الإسهام في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، واعتبار ذلك واجبًا على الجميع كما تنصُّ الإستراتيجية، بخاصة فيما يتعلق بالتوعية والتثقيف والتحذير من مضار الفساد، وما وعد الله به الفاسدين، ونصوص الأنظمة التي وضعتها الدولة في هذا الشأن، ذلك أن الناس مجبولون على محبة العلماء والمشايخ وقبولهم والاستماع إليهم والأخذ عنهم.

زيارة مجلس الشورى

زرت معالي رئيس مجلس الشورى في بداية عهد الهيئة، وأطلعته على أهداف الهيئة واختصاصاتها، وأهم ما يؤطر علاقاتها بغيرها من الجهات المشمولة باختصاصاتها، وما تنتظره الهيئة من دعم المجلس لرسالتها وأهدافها، وقد وجدت ترحيبًا بإنشاء الهيئة، وإشادة بأهدافها ورسالتها، ووعدًا بدعم المجلس لتلك الرسالة والأهداف.

وبعد رفع الهيئة لتقريرها السنوي الأول إلى خادم الحرمين الشريفين، وإحالته إلى مجلس الشورى، طلبت إلى معالي رئيس المجلس حضور إحدى جلسات المجلس بعد عرض التقرير عليه، وتلقيت موافقة معاليه بعد العرض لخادم الحرمين الشريفين، ومن ثمَّ حضرت الجلسة مع بعض المسؤولين في الهيئة، حيث قُدِّم موجز عما قامت به الهيئة من أعمال في ما مضى من عمرها، وتضمن أهم ما لاحظته وكشفته من قضايا تتعلق بالفساد، والقصور في تقديم الخدمات للمواطنين، والعوائق التي واجهتها، وتمَّ خلال

اللقاء الإجابة عن أسئلة الأعضاء واستفساراتهم حول تقرير الهيئة، وخرجنا من ذلك بمكاسب كبيرة منها:

- تفهم أعضاء المجلس لدور الهيئة واختصاصاتها، بعد أن كان بعضٌ منهم غير ملمٍّ إلمامًا كافيًا بذلك الدور، وذلك وفق ما لاحظناه من طروحاتهم وتعليقاتهم.
- صدور قرارات إيجابية من المجلس ـ فيما بعد ـ تدعم مواقف الهيئة وأهدافها، ويؤكد فيها المجلس أهمية تجاوب الجهات المشمولة باختصاصاتها معها في المدة المحددة لذلك في المادة الخامسة من تنظيمها.
- تبني المجلس ـ فيما يعد ـ بالنسبة إلى تقارير الهيئة السنوية التالية مقترحات الهيئة بشأن تطوير العلاقة بينها وبين الجهات المشمولة باختصاصاتها، وتأكيد أهمية التجاوب معها، والإجابة عن ملحوظاتها واستفساراتها خلال المدة المحددة لذلك في تنظيمها، وتذليل العقبات التي تعترض سير عملها.